

20 يونيو/حزيران 2006

التحرك العاجل UA 173/06 اعتقال بمعزل عن العالم الخارجي/خوف من التعذيب أو غيره من ضروب
سوء المعاملة

الجزائر رجالان جزائريان يُعرفان بـ "ف" و"إ"

أبعدت سلطات المملكة المتحدة رجلين جزائريين يُعرفان بـ "ف" و"إ" إلى الجزائر يومي 16 و17 يونيو/حزيران على التوالي على أساس أنهما يشكلان "تهديداً للأمن القومي" للمملكة المتحدة. ولم تتمكن عائلتا الرجلين من الاتصال بهما منذ وصولهما إلى مطار الجزائر العاصمة، وتخشى منظمة العفو الدولية من أن يكونا محتجزين في ثكنة عسكرية في الجزائر العاصمة، يُستخدم جزء منها كمركز اعتقال سري، ومن تعرضهما لخطر التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة.

وفي لندن ورد أن القنصلية الجزائرية أكدت بأن الرجلين غير مطلوبين بارتكاب أية جرائم في الجزائر وأنه سيُطلق سراحهما بعد قضائهما بضع ساعات في حجز الشرطة في المطار لإتمام الشكليات - ورغم هذا، احتُجز الرجلان في مكان لم يُكشف النقاب عنه منذ وصولهما، ولم يُسمح لهما بالاتصال مع عائلتيهما في انتهاك للقانون الجزائري. وعندما استفسر أقرباء الرجلين عنهما، أكدت السلطات أنهما وصلا إلى الجزائر وأنها محتجزان، لكنها لم تقل أين أو لماذا أو تُعطي إذناً بزيارتهما.

وتخشى منظمة العفو الدولية من أن يكون الرجلان محتجزين لدى جهاز المخابرات العسكرية، دائرة الاستعلام والأمن. وهي متخصصة في استجواب الأشخاص الذين يُعتقد أنهم يملكون معلومات حول أنشطة إرهابية. ويحتجز المعتقلون لدى دائرة الاستعلام والأمن في أماكن اعتقال سرية بصورة روتينية ولا يُسمح لهم بالاتصال مع العالم الخارجي، وترد أنباء متواصلة حول ممارسة التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

وكان "ف" و"إ" من ضمن مجموعة من الرجال وصفتهم السلطات البريطانية "بالإرهابيين الدوليين المشتبه بهم" واحتجزهم إما في السجن أو قيد الإقامة الجبرية استناداً إلى معلومات استخباراتية سرية لم يُكشف النقاب عنها لهم أو لمخاميتهم وبالتالي لم يتمكنوا من الطعن فيها. وقد احتُجز كلا الرجلين في سجن لونغ لارتن منذ العام 2005 بانتظار ترحيلهما. وواجه "ف" و"إ" خياراً صعباً: إما مواصلة الطعن في ترحيلهما إلى الجزائر ومواجهة الاعتقال المستمر في سجون ذات إجراءات أمنية مشددة بعيداً عن عائلاتهم وأصدقائهم ومجتمعهم طوال سنوات لا تنتهي أو مواجهة مستقبل تحيط به الشكوك والمخاطر من خلال العودة إلى بلدهما. وكانت متابعة الاستئناف ضد ترحيلهما ستعني معركة قانونية تنطوي على استخدام معلومات استخباراتية سرية ضدما لم يتم إطلاعهما هما ومحاميتهما عليها قط وعلى معيار للأدلة يميل بشدة لمصلحة الحكومة. وفقد "ف" و"إ" إيمانها بإمكانية حصولهما

على أية عدالة حقيقية في المملكة المتحدة. وفي مارس/آذار 2006، سحبنا استئنافيهما ضد أوامر الترحيل. وفضلاً العودة إلى الجزائر رغم المخاطر التي قد يواجهها.

خلفية

يواجه أي شخص يُشتبه في مشاركته في أنشطة إرهابية أو يُعتقد أنه يملك معلومات حول أنشطة إرهابية في الجزائر أو الخارج، خطراً حقيقياً يتمثل في الاعتقال السري والتعذيب في الجزائر. وقد تلقت منظمة العفو الدولية عشرات الأنباء حول معاملة المعتقلين بهذه الطريقة، من ضمنهم أشخاص عادوا إلى الجزائر من الخارج، إما بصورة تطوعية أو على أيدي حكومات أجنبية.

وبموجب المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، يجوز احتجاز المعتقلين المتهمين بالقيام "بأعمال إرهابية أو تخريبية" بدون تهمة لمدة قصوى تبلغ 12 يوماً. وينبغي على سلطات الاعتقال أن تتيح لهم فوراً فرصة الاتصال بعائلاتهم وتلقي زيارات منها. وإضافة إلى ذلك، فإن أي اعتقال يزيد على أربعة أيام يجب أن يصرح به كتابة وكيل الجمهورية.

التحركات الموصى بها : يرجى إرسال مناشدات بحيث تصل بأسرع وقت ممكن :

- للإعراب عن القلق إزاء اعتقال الرجلين المعروفين بـ "ف" و"إ" والذين أبعدهما حكومة المملكة المتحدة يومي 16 و17 يونيو/حزيران على التوالي، في مكان غير معلن وعدم تمكن عائلتيهما من الاتصال بهما في انتهاك للمادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري؛
- لحث السلطات على التأكد من معاملتهما بإنسانية في الحجز، وحمايتهما من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة؛
- لدعوة السلطات إلى إبلاغ عائلتيهما بمكان اعتقالهما ولماذا، والتأكد من تمكن "ف" و"إ" من الاتصال بعائلتيهما فوراً وتقديم أية رعاية طبية قد يحتاجانها؛
- لدعوة السلطات إلى الإفراج عنهما ما لم توجه إليهما دون إبطاء تهمة بارتكاب جرم جنائي معروف ومحاکمتهما خلال مهلة زمنية معقولة.

وترسل المناشدات إلى :

رئيس الجمهورية

فخامة عبد العزيز بوتفليقة

رئيس الجمهورية، رئاسة الجمهورية

المرادية، الجزائر العاصمة، الجزائر

فاكس : +213 21 609618

+213 21 691595

بريد إلكتروني : president@el-mouradia.dz

وزير العدل

صاحب المعالي السيد الطيب بلعاز

وزير العدل، وزارة العدل
8 ميدان بير حاكم، 16030 البحار، الجزائر العاصمة، الجزائر
فاكس : +213 21 922956
+213 21 921701
+213 21 925557

وزير الخارجية
صاحب المعالي محمد بيجاوي
وزير الخارجية، وزارة الخارجية
ميدان محمد صادق بن يحيى، 16070 المرادية، الجزائر العاصمة، الجزائر
فاكس : +213 21 504141
+213 21 504242

وترسل نسخ إلى :
الهيئة الرسمية لحقوق الإنسان التابعة للرئيس
اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان
السيد مصطفى فاروق القسنطيني (الرئيس)
قصر الشعب، جادة فرانكلين روزفلت، الجزائر العاصمة، الجزائر
فاكس : + 213 21 239037
+213 21 239005

وإلى الممثلين الدبلوماسيين للجزائر المعتمدين في بلدكم.

ويرجى إرسال المناشادات فوراً. برجاء مراجعة الأمانة الدولية أو مكتب فرعكم إذا كنتم سترسلون المناشادات
بعد 1 أغسطس/آب 2006.